ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

Promoting non-oil exports under the economic recovery plan (2020-2024)

خمخام عطية*[1]، بن دنيدينة سعيد[2]

جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، attiakham@gmail.com

جامعة زيان عاشور - الجلفة، الجزائر، saidbendenidina@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/08/25 **تاريخ القبول: 2022/10/18**

الملخص:

تهدف الدراسة لتسليط الضوء على التوجهات العامة لمخطط الانعاش الاقتصادي (2020 -2024)، والتي تقوم على الأولوية والمكاسب الآنية في إطار زمني قصير من خلال عملية تصحيح هيكلية في القطاعات الاقتصادية، وتطوير مناخ الأعمال والاستثمار مع خلق فرص واعدة لتنويع الصادرات خارج المحروقات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن صادرات الجزائر تعرف حالة تركز في مؤشر تنويعها حيث بلغ مؤشرها 0.91 لسنة 2020، بالإضافة إلى ضعف في الكفاء والإجراءات والترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية حيث أحتلت الجزائر الرتبة 173 عالمياً في مؤشر التجارة عبر الحدود لسنة 2019، رغم هذا فهي تمتلك مقومات تصديرية واعدة في الأنشطة الاقتصادية ومن أبرزها، المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية، والقطاع المنجمي والصناعات التحويلية المرتبطة به، والصناعة الصيدلانية والإلكترونية، وهذا في ظل إنتهاج سياسة الإنفتاح على الأسواق الإفريقية. ومن توصيات الدراسة ضرورة مواصلة سياسة التحول الهيكلي والتركيز على القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي مع تقديم تحفيزات للمشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية.

الكلمات المفتاحية: مخطط الانعاش الاقتصادي، الصادرات، صادرات خارج المحروقات، التنويع، التنمية.

تصنيف JEL: F1، O1

Abstract:

Enter The study aims to shed light on the general directions of the economic recovery plan (2020-2024), which is based on priority and immediate gains in a short time frame through a process of structural correction in the economic sectors, developing the business and investment climate while creating promising opportunities to diversify exports outside of hydrocarbons.

The study found that Algeria's exports know a case of concentration in its diversification index, as its index reached 0.91 for the year 2020, in addition to a weakness in efficiency, procedures and arrangements related to export aspects, as Algeria ranked 173 globally in the cross-border trade indicator for the year 2019. Despite this, it possesses promising export potentials in economic activities, most notably agricultural products, the food industry, the mining sector and its associated manufacturing industries, and the pharmaceutical and electronic industries, in light of the policy of openness to African markets. Among the study's recommendations is the need to continue the policy of structural transformation and focus on the sectors that drive economic growth, while providing incentives to participate fruitfully in global value chains.

Key Words: *economic recovery plan, exports, non-oil exports, diversification, development.*

JEL Classification: *F1، O1*

* المؤلف المرسل: خمخام عطية، الإيميل: attiakham@gmail.com

1. مقدمة:

لقد شهد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر مسارات متنوعة منذ سبعينات القرن الماضي، مع تبني النهج الاشتراكي كنظام سياسي واقتصادي مرتكزاً على التخطيط المركزي، وإنتهاج إستراتيجية الصناعات المصنّعة القائمة على إحلال الواردات وتنويع النسيج الاقتصاد الوطني ضمن أقطاب صناعية كبرى، معتمداً على تمويله على عوائد المحروقات.

وفي فترة الثمانينات شهد الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية عقب انهيار أسعار النفط وتراكم المديونية وعجز عن سدادها، بالإضافة إلى تداعيات الأزمة السياسية والأمنية في التسعينيات، وما نتج عنها من تخريب للعديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية والبنى التحتية وشبكات النقل وغيرها.

ومع بدايات الألفية الثالثة عرفت الجزائر إصلاحات اقتصادية من خلال تسطير مخططات خماسية اقتصادية استغلالاً لبحبوحة المالية جرّاء ارتفاع أسعار النفط، وذلك من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني مع تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، وبرنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وبرنامج التكميلي لتوطيد النمو (2010-2014)، بالإضافة إلى تسديد الديون الخارجية قبل تاريخ استحقاقها، رغم ذلك مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات وتركز شديد في هيكل صادراته، وهذا ما أظهرته الأزمة المالية لسنة 2008 والأزمة السعرية لسنة 2014، وعلى إثرها أقدمت الحكومة في إطار تدارك الإختلالات والتشوهات في هيكل الاقتصاد الوطني إلى تبني نموذج نمو اقتصادي جديد سُمي بـ (رؤية الجزائر2030).

وفي ظل العهد الجديد أي ما بعد أحداث سنة 2019، اعتمدت الجزائر برنامجًا إقتصادياً جديدًا آخر أطلق عليه اسم" الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي والإجتماعي 2020 - 2024" الهادفة إلى إخراج البلاد من التبعية لقطاع المحروقات، وتنويع الاقتصاد وتطويره وعصرنته وتكييفه مع المتغيرات الراهنة، ومنه نطرح الأشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن لمخطط الانعاش الاقتصادي من ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات؟

ولإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها للتساؤلات التالية:

- ماهو واقع قطاع الصادرات الجزائرية؟
- ماهي مضامين خطة الانعاش الاقتصادي 2020- 2024؟
- ماهي القطاعات والأنشطة الاقتصادية الواعدة في مجال الصادرات؟

أهداف الدراسة:

تقديم صورة عامة عن واقع قطاع الصادرات في الجزائر والتحديات التي تواجهه في ظل تقلبات أسعار المحروقات والركود الاقتصادي جراء تدابير إحتواء الوباء، مع إبراز مواطن الضعف والهشاشة في الأنشطة والسياسات الاقتصادية الموجهة لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وأهمية تنويع الصادرات الجزائرية كآلية لحماية الاقتصاد الوطني من مخاطر المالية والاقتصادية والصحية العالمية، تقدم الدراسة نظرة استشرافية إلى أهم الأنشطة والشعب الاقتصادية الواعدة في مجال التصدير.

منهجية الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب لهذه الدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى الأطر العامة المتعلقة بالصادرات في ظل التوجهات العامة لمخطط الانعاش الاقتصادي من خلال نظرة تحليلية للإجراءات المتبعة في ترقية الصادرات خارج المحروقات والمجالات الواعدة.

وللإجابة على الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة وفق المحاور التالية:

المحور الأول: الاطار النظري لترقية الصادرات.

المحور الثاني: مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024.

المحور الثالث: واقع قطاع الصادرات في الجزائر.

2. الاطار النظري لترقية الصادرات

إن الانفتاح على التجارة الخارجية وترقية الصـــادرات يعد من بين أكثر المجالات التي تتدخل فيها الدولة عبر برامج واستراتيجيات هادفه إلى تعزيز النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، فترقية الصادرات وتنويعها تحقق الاسـتقرار الاقتصـادي خاصـةً في الدول الريعية وذلك من خلال فك الارتباط والتبعية لنشـاط أو قطاع اقتصـادي أوحد، أما بالنسبة للدول المتقدمة فتهدف إلى إطالت سيطرتها على التجارة الدولية.

1.2. تعريف الصادرات

شـكل مصـطلح التصـدير لدى الفكر الاقتصـادي أولى إرهاصـات التحليل وفهم حركة الأنشـطة والعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول، فأنصار المدرسة التجارية ينطلقون في تحليلاتهم الاقتصادية من محور رئيسي، ألا وهو التجارة الخارجية في تحديد مدى تمتع واســتفادة الدول من الرفاه الاقتصــادي، وقد تناولت بعض الأدبيات الاقتصـادية في تعريف الصـادرات من زوايا مختلفة، منها تعريف الموسـوعة الاقتصـادية لمفهوم الصـادرات على أنها: تلك "السلع والخدمات التي تنتجها إحدى الدول وتبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أوخدمات تنتجها هذه الدول، أو في مقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين ســابق أو في مقابل تعويضــات ومنح معينة". (هيكل، 1986، صــفحة 313) و أيضــا يعد أســاس المبادلات الدولية كما أشــار إليه الاقتصـادي البريطاني ديفيد ريكاردو (David Ricardo) من خلال مبدأ الميزة النسـبية مسـتنداً إلى حقيقة أن الدولة تمتلك ميزة نسـبية في إنتاج سـلعة معينة إذا كانت تكلفة إنتاجها في تلك الدولة أقل من تكلفة إنتاج نفس السـلعة في الدول الأخرى، أي أن الدولة الأولى أكثر فعالية من الدولة الثانية في إنتاج تلك السلعة، وعبر عن هذه التكلفة بتكلفة الفرصة البديلة". (الأشهب، 2015، صفحة 13)

ومن أجل الوصـول إلى وضـعية التصـدير يتطلب توفر ميزة تنافسـية للسـلع والخدمات المصـدرة، ومن أجل تحليل وقياس تنافسـية الصـادرات بصـورة أدق يتطلب أخذ مؤشـرات تقيس قدرة السـلع المصـنعة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، مع الاستفادة من خاصية السلاسل الدولية للإنتاج، "وهي السلاسل التي أصبحت تمثل مكونا مهما ومركزيا في عمليات الإنتاج والتجارة على مسـتوى العالم، حيث أصـبح الاصـطلاح التطبيقي لمعظم السـلع والمنتجات النهائية المتداولة في الأســواق الدولية هو " صـنع في العالم " وهو ما يعني تغير المفهوم التقليدي للتنافس الدولي، من التنافس بين المنتجات إلى التنافس على الأدوار الممكن الاستحواذ عليها داخل تلك السلاسل الدولية للإنتاج". (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 25)

وإنطلاقاً مما سبق من التعاريف يمكن أن نقترح مفهوم عام عن الصادرات حيث تقوم على استراتيجيات وخطط تنموية ترمي إلى استغلال فرص التي تمنحها توفر الميزة التنافسية للسلع والخدمات وفق متطلبات السوق الدولية وضمن إطار زمني ومكاني محدد يمنح لها الأفضلية عن الأخرين وهذا في ظل حركية دولية للتنافس والاستحواذ على الحصص السوقية في الأسواق الدولية".

2.2. إستراتيجية ترقية الصادرات

في هذا الإطار قدم الاقتصادي كروجر (Krouger 1981) تعريف عن مفهوم إستراتيجية تنمية الصادرات بأنها "مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون اقتصار على سلعة واحدة" (دحو، 2016، صفحة 32). كما تقوم إستراتيجية تنويع الصادرات، إما في تنويع المنتجات من خلال تصدير عدد متزايد من السلع والخدمات، أو في تنويع الأسواق التصديرية من خلال توزيع المنتجات المصدرة على أكبر عدد من الأسواق الخارجية. كما يمكن أن يتم تنويع المنتجات من خلال حصص تصدير المنتجات الموجودة، أو في إدخال سلع وخدمات جديدة في محفظة التصدير. (العباس و ابو شماله، 2019، صفحة 59)

فاستراتيجية التصدير على المستوى الجزئي ضمن نطاق الواحدات الاقتصادية، تمثل كافة الوسائل (المادية، المالية، البشرية)، التي تستطيع الشركات والمؤسسات بواسطتها تحقيق أهداف خططها التصديرية، ومنه فإن الكفاءة التصديرية تتحدد على مدى مقدرة الشركة في تطبيق الإستراتيجيات المختارة بشكل مرن. فإستراتيجيات التصدير تأخذ أبعاد كثيرة ومتنوعة، ومن بينها التغلغل في الأسواق، الاستجابة للسوق، إيجاد فرص الربح، الاستفادة من الموارد البشرية والتكنولوجية، توزيع المخاطر ...الخ. (مدوري، 2012، صفحة 94)

ومن التعاريف السابقة نستخلص مفهوم شامل عن إستراتيجية ترقية الصادرات والتي تتمثل في جملة من البرامج التي تهدف إلى إختراق الأسواق الدولية في ظل منافسة دولية شرسة، وتتطلب في هذه الاستراتيجية الدراية الكاملة بالإمكانيات المتاحة من السلع المنتجة والميزة التنافسية التي تمتاز بها، بالإضافة إلى فعالية الاجراءات ونشاط المتعاملين المباشرين في مجال التصدير من خلال تذليل العقبات سواء كانت على المستوى المحلي أو الخارجي.

3.2. سياسات ترقية الصادرات

إن تهيئة البيئة النموذجية لتنمية الصادرات لا تقتصر فقط على منح الامتيازات والإعفاءات الضريبية وتسهيل إجراءات التصدير، بل تتعداها لتشمل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية والتجارية والتشغيلية ومنظومة إدارية كفؤة تضمن تشخيص وإيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر بشكل فوري (بابكر، 2006، صفحة 5)، وفي إطار السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول من أجل تعزيز وتنمية قطاعات التصدير وفق أهداف محددة وواضحة ضمن جدول زمني متسلسل، وذلك بالإعتماد على برامج متكاملة بين القطاعات الاقتصادية من حيث تحديد الامكانيات والقدرات بالإضافة إلى تحديد المسؤوليات والإجراءات التنفيذية التي تتطلبها عملية تنمية الصادرات وتتمثل في: (محمود، 1993، الصفحات 323-325)

1.3.2. **تحليل موقف الصادرات:** بداية من خلال جمع ودراسة كل الامكانيات والقدرات الإنتاجية والتصديرية الموجودة أصلاً سوء على مستوى كل قطاع اقتصادي على حدى أو على المستوى الجزئي أي المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك وجود مكامن اقتصادية لم يستثمر فيها بعد مثل موارد طبيعية أو منتجات ذات تقانة عالية التي تمتاز بميزة تنافسية. زيادة على ذلك تحليل واقع البنية التحتية وما يتطلب من إنجاز، كمنافذ التصدير والنقل الدولي وسلاسل

التوزيع الدولية، بالإضافة إلى القيام بدراسة استطلاعية عن الأسواق الخارجية المستهدفة بالتسويق (حجم الطلب الداخلي، القدرة الشرائية، المنافسين، سعر صرف العملة المحلية، الرسوم الجمركية والضريبية، ...الخ).

2.3.2. **تحديد الأولويات السلعية:** وذلك من خلال إنشاء بنك معلومات عن السلع والخدمات والتي تتمتع بميزة تنافسية بالإضافة إلى امكانية تصديرها، بعد ذلك تأتي مرحلة تصنيف وإنتقاء عدد من السلع غير التقليدية للتصدير بناء على نتائج دراسة وتحليل الأبعاد المتعلقة بالتكلفة وبالعائد من العملة الصعبة ومدة استغراق عملية التصدير.

3.3.2. **تحديد الأولوية الجغرافية:** : من خلال إعداد استراتيجية تسويقية لوضع ترتيبات للأولويات جغرافية (المسافة، أذواق المستهلكين، اللغة، حجم السوق، العائد، خدمات ما بعد البيع...الخ)، بالموازات مع ما يتوافق معها من أولويات سلعية.

4.3.2. **السياسات التوجيهية:** إن تحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجمركية وغير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية وإجراءات التجارة الخارجية كإجراءات التصدير والإجراءات الإدارية وإجراءات الرقابة والمعايير التقنية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية، وهذا في ظل سياسات التوجيهية عبر الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية مثل هذه السياسات من حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الاقتصادات وتحرير التجارة الدولية. وقبل الشروع في تنفيذ هذه السياسات القيام باختيار قطاعات محورية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات، أو ما يعرف بسياسة إنتقاء الرابحين. حيث تتميز هذه القطاعات بـــ: (مرونات الدخل العالية، عدم التأثر بالمنافسة الدولية، القيمة المضافة العالية، والمكون العالي في نسبة التعلم وإمكانية رفع الإنتاجية والتشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد). (بابكر، 2006، صفحة 6)

شكل1: بناء قدرات الداعمة للصادرات

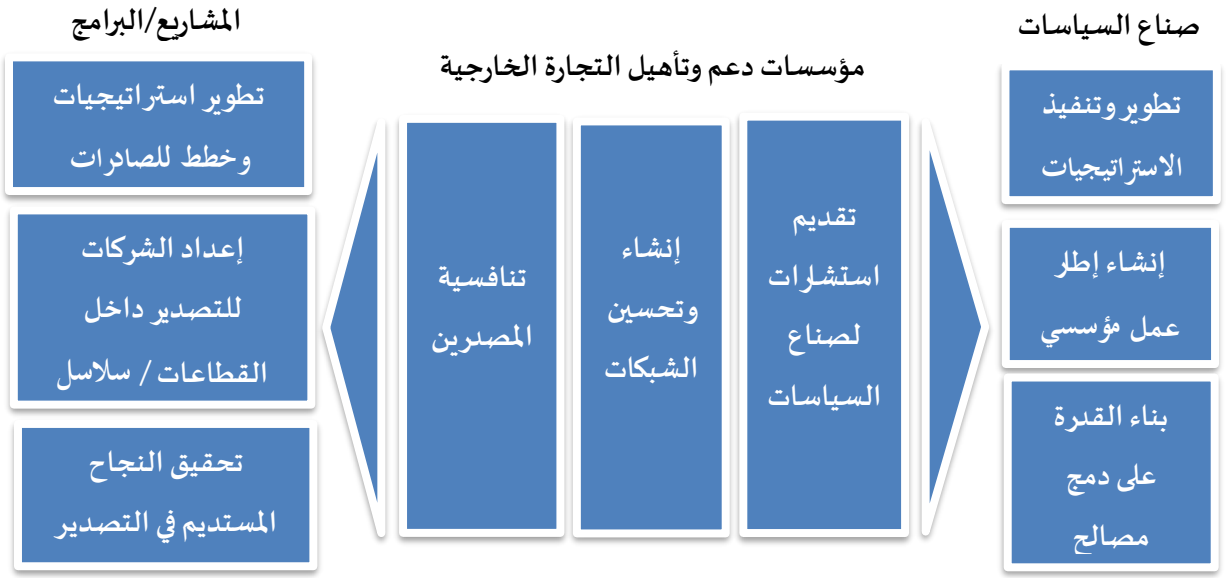

المصدر: من إعداد الباحث إعتماداً على بيانات مركز التجارة الدولي، "الخطة الإستراتيجية 2012-2015"، 2012، ص:03.

من الشكل أعلاه، يتضح لدينا أن سياسات تنمية الصادرات تقوم على بناء قدرات داعمة للصادرات من خلال ثلاثة مراكز (صناع السياسات الاقتصادية - مؤسسات دعم وتأهيل التجارة الخارجية - المشاريع/البرامج)، فصناع السياسات الاقتصادية منوط بهم إنشاء وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات في إطار عمل مؤسسي يهدف إلى دمج بين المصالح الأعمال، أما فيما يخص مؤسسات الدعم وتأهيل التجارة الخارجية فدورها يكمن في إسناد صناع السياسات الاقتصادية من خلال تقديم الاستشارات وإنشاء وتحسين الشبكات بالإضافة إلى تعزيز التنافسية للمصدرين، بالإضافة إلى مرافقة المشاريع والبرامج من خلال تطوير الاستراتيجيات وتأهيل المؤسسات المصدرة للوصول إلى استدامة النشاط التصديري.

3. مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

حدد للبرنامج جملة من الإصلاحات المبرمجة لرفع النمو الاقتصادي بشكل تدريجي ومستدام، لاسيما تقليص الواردات بـــ10 مليارات دولار ابتداء من 2020، وتحقيق ما لا يقل عن 5 مليارات دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات في 2021 ويرتكز المخطط على أربعة محاور أساسية وهي: (الوزارة الأولى، 2020)

1.3. أزمة كوفيد 19 و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني

خلال الأشهر الـ: 11 الأولى من عام 2020، انخفض الميزان التجاري بنسبة 84% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، على الرغم من الانخفاض الواردات المقدرة بـ 18.25%. ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على المحروقات (93% من الصادرات في 2019). وبعد صدمتي انخفاض أسعار النفط في 2008 و2014، تسببت جائحة كورونا في سنة 2020 إلى صدمة نفطية جديدة مع وصول سعر برنت الخام دون 25 دولار أمريكي. وأدت تدابير احتواء الوباء إلى تعطيل أداء الأنشطة الاقتصادية مسببة ركودا غير مسبوق. ومن أجل تنفيذ جميع التدابير الوقائية، كان على الدولة تعبئة مخصصات عامة قدرها 65.5 مليار دينار، في حين بلغت الميزانية المخصصة للتحويلات الاجتماعية نحو 1800 مليار دينار.

2.3. دعائم مخطط الإنعاش الاقتصادي

تندرج ضمن مخطط الإنعاش الاقتصادي دعائم رئيسية للنمو الجديدة التي تتمثل في التنمية الصناعية من خلال تثمين الموارد الطبيعية، ومراعاة الآثار البيئية وفق منطق التنمية المستدامة، والمقاولاتية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع الاستفادة من إعادة التوطين في سلاسل القيمة الإقليمية. ومن أجل نجاح محركات النمو وجب تدعيمها بتدابير محددة ويتعلق الأمر بـ: (الوزارة الأولى، 2020)

- ✓ تحسين مناخ الإستثمار؛
- ✓ رفع التجريم عن فعل التسيير؛
- ✓ عدم التمييز بين القطاعين العام والخاص؛
- ✓ ترقية أدوات التمويل الجديدة؛
- ✓ رقمنة القطاعات لحوكمة اقتصادية جديدة وشفافية أكبر للعمل الحكومي؛
- ✓ تقسيم عادل لفرص المشاركة في النمو والتنمية الاقتصادية؛
- ✓ للأهمية التي تلعبها سلاسل اللوجستية للمؤسسات كميزة تنافسية للأختراق الأسواق الدولية، إمكانية التمويل ذاتية في إطار شراكات عامة وخاصة.

3.3. مصادر تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي

يشكل التمويل ومصادره الهاجس الأكبر لنجاح أي برنامج أو مخطط تنموي، وانطلاقاً من المنطق الاقتصادي الذي يحتم على أي حكومة القدرة على التحكم في نوعية ومنابع تمويلها، سواء من حيث المرونة أو القدرة الإستعابية لها أو الديمومة والاستمرارية في عملية التمويل، أما بخصوص تمويل مخطط الإنعاش الاقتصادي (2020 – 2024)، فقد حددت له خمسة مجالات محتملة كمصادر للتمويل وهي تتمثل في:

- ✓ تمويل الميزانية؛
- ✓ التمويل النقدي؛
- ✓ الأسواق المالية؛
- ✓ الشراكات العمومية والخاصة؛
- ✓ استحداث "بنوك التنمية" تتمثل إحدى مهامها في جمع الأموال التي تسمح بإنجاز المشاريع المهيكلة.

وبالإضافة إلى ذلك وفي إطار مناقشات مشروع قانون المالية لسنة 2021 أقترحت الحكومة غلق (38) حساب تخصيص خاص، تم إنشاء هذا النمط من التسيير أساسا لتمويل العمليات ذات الطابع الخاص والدوري والمحدود زمنياً، ولكن مع مرور الوقت أصبحت هذه الآلية أداة تمويل دائمة مما جعل من الصعب التحكم في الانفاق العام.

4.3. مرتكزات مخطط الإنعاش الاقتصادي

انطلاقاً من الجهود الحثيثة للحكومة وسعيا منها إلى تعزيز نجاح مخطط الإنعاش الاقتصادي، وفي هذا الإطار حددت نقاط ارتكاز من خلال الاعتماد على قطاعات رئيسية كقاطرة لتحقيق لتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، وهذا إنطلاقا من إعادة النظر في سياساتها القطاعية في ظل العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي نتيجة الركود الاقتصادي الناتج عن تبعات وباء كوفيد 19، هذه السياسة المنتهجة يتوقع منها تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام الحقيقي يقدر بـــ 04 بالمائة في سنة 2021، وبغية تحقيق الأهداف المنشودة من خلال مخطط الانعاش الاقتصادي وذلك بالاعتماد على قطاعات وأنشطة اقتصادية رئيسية كقاطرة للنمو الاقتصادي تتمثل في: (الوزارة الأولى، 2020)

1.4.3. قطاع المحروقات

- بعث نشاطات استكشاف الاحتياطات غير المستغلة عن طريق دراسات دقيقة وموثقة؛
- تثمين الحقول سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة كما أثبتته أشغال التنقيب المنجزة؛
- استرجاع الاحتياطات الموجودة بغية التوصل على المدى القصير إلى رفع نسبة استرجاعها إلى 40%؛
- وقف كل عمليات استيراد الوقود والمواد المكررة قبل الثلاثي الأول من سنة 2021؛
- مواصلة عمليات الربط المحلي بالطاقة للمستثمرات الفلاحية بغية رفع الإنتاج وخلق مناصب الشغل؛
- مباشرة عملية معاينة معمقة على مستوى شركة سوناطراك قصد تقييم ممتلكاتها، خفض عدد تمثيلياتها بالخارج، خفض مناصب المسؤولية التي لا ترتبط بأداء الشركة.

2.4.3. تنويع مصادر الطاقة

تتوزع مصادر تمويل الطاقوي في الجزائر بين 35% بترول و65% من الغاز الطبيعي، لهذا تتجه الاستراتيجية الجديدة إلى دعم الطاقات البديلة والمتجددة في ظل سياسة تنويع مصادر الطاقة، مما يمكنها من تعزيز قدرات

المخزون الاستراتيجي للمحروقات، بالإضافة إلى زيادة في الحصة التصديرية من المحروقات، وذلك من خلال الاستفادة من الجزء الذي كان موجه أساساً لتلبية الطلب المحلي، ويعد مجال الطاقة الشمسية في الجزائر الأهم في العالم من حيث حيز فترة التشميس التي تتروح بين 2500 إلى 3600 ساعة/سنة، ولتحقيق نجاعة العملية تقرر ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي إتخاذ تدابير الأولية والمتمثلة في:

- تأسيس المدرسة الوطنية للطاقات المتجددة سنة 2020 كخزان للقطاع براس المال البشري اللازم لتنميتها؛
- تحديد هدف أولي وهو ضمان توفير 40% من إنتاج الكهرباء من مصادر متجددة؛
- تجاوز تحدي استيراد الألواح الشمسية.

3.4.3. قطاع الصناعة

في إطار إعطاء دفعة حقيقة لقطاع الصناعة الذي عرف نسبة مساهمة متواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلفت وزارة الصناعة بإعادة تنظيم القطاع حسب الأولويات والإمكانيات، وهذا في نطاق سياسة ترشيد الواردات فيما تعلق بمدخلات عمليات الانتاج، بالإضافة إلى ذلك تحفيز الصادرات الصناعية من خلال تبني حزمة من الإجراءات وقوانيين ومراسيم تنظيمية تبدأ بإعداد دفاتر الشروط جديدة بخصوص النشاطات التالية: (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2020)

- إنتاج قطع الغيار، قطاع صناعات السيارات، على أن يبدأ النشاط بمعدل إدماج لا يقل عن 30%؛
- اتخاذ الإجراءات الجبائية والجمركية من أجل تشجيع إستيراد السيارات الكهربائية؛ (بيان مجلس الوزراء، بيان رقم 13، 2020)
- الصناعات الكهرومنزلية: تحرير مؤسسات الصناعات الكهرومنزلية التي تمثل نسبة إدماج تصل 70%؛
- استيراد السيارات الجديدة: ينبغي أن تتم هذه العملية جوبا مع إقامة شبكة للخدمة ما بعد البيع عبر كافة التراب الوطني، ويتولى تسييرها مهنيون من القطاع، إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD؛ (كلمة الوزير الأول، 2020)
- استيراد المصانع المستعملة: تكليف وزارة الخارجية للعمل بالتنسيق مع وزارة الصناعة على القيام بعمليات استكشاف لدى الشركاء الأوربيين لاقتناء وحدات إنتاج مستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية، على ألا يفوق سنها خمس سنوات وأن تدخل مباشرة في التشغيل؛
- منح الأولوية إلى قطاعات الصناعات التحويلية والمؤسسات الناشئة، الموافقة على عرض حكومة إيطاليا والدخول معها في مفاوضات لتوقيع اتفاقية والمتضمن مشاركة خبرتها مع الجزائر في مجال تطوير المؤسسات الناشئة والتي رصدت لها مبلغا هاما (إيطاليا)؛
- إحداث شباك موحد في أقرب الآجال تمنح له كل السلطة ليطلق الاستثمارات ويوجهها بدلا عن الهياكل القديمة.
- إعفاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، من الرسم على القيمة المضافة ومن الحقوق الجمركية، عند استيراد نماذج التجميع **SKD/CKD** لموجهة لإنتاج أوتركيب المركبات.
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 21-200 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في دور المرسوم التنفيذي رقم 21-200

الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 20-312 المتضمن شروط وكيفيات منح رخصة جمركة خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها في طار نشاطات إنتاج السلع والخدمات.

4.4.3. الموارد المنجمية والتعدين

بسبب الأداء الضعيف لقطاع المناجم حيث جعلته الحكومة من أولوياتها، وهذا من أجل خلق ديناميكية في مجال تنويع النشاط الاقتصادي وذلك من خلال وضع الشروط المطلوبة لتثمين المورد الاقتصادي المنجمي الذي تتوفر عليه البلاد، عن طريق برامج استكشاف ودراسات القدرات المنجمية، في كل مناطق البلاد، وإعداد خارطة للمناجم الاستراتيجية، وبطاقية جيولوجية لكافة الحقول القابلة للاستغلال، إلى جانب تجسيد مشاريع الشراكات الكبرى التي هي في طور المفاوضات من خلال الاستغلال الأمثل والشفاف لكافة الطاقات المنجمية التي تزخر بها البلد والثروات الطبيعية الوطنية. وقد بادرت في إطار مخططها إلى: (مصالح الوزير الأول، 2020)

- تعزيز إمكانات التعدين في الجزائر من خلال تطوير سلاسل قيمة التعدين يشمل جميع الأنشطة الاستخراجية المعدة لإنتاج الخامات أو المعادن المفيدة مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة وشبه الكريمة، الزنك والرصاص والنحاس وعناصر البلاتين، والمعادن النادرة، والمعادن الصناعية كفوسفات، والباريت؛
- مراجعة القانون 14-05 قانون التعدين لجعله أكثر استقطاباً بفضل الإطار التنظيمي الذي يعطي المزيد من المرونة والاستجابة فيما تعلق بالفرص المتاحة للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- إنشاء وكالة للرقابة التنظيمية للقطاع المنجمي من أجل تسيير أفضل للنشاطات المنجمية؛
- الإعداد الفوري لخارطة جيولوجية تضم كافة الحقول القابلة للاستغلال في مجال المعادن النادرة والتنغستين والفوسفات والباريت وغيرها من المعادن؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال توسيع مساهمة القطاع الخاص الوطني والأجنبي؛
- تثمين قدرات الفوسفات المدمج وإنتاج مختلف أنواع الأسمدة، من أجل تلبية حاجيات السوق الوطنية ودعم الصادرات؛
- تكثيف الإنتاج الوطني للحديد والذهب والرصاص والزنك والرخام والحجارة الزخرفية؛
- الدخول في أقرب الآجال في استغلال منجم الحديد بغار جبيلات ومشري عبد العزيز بولاية تندوف، وتطوير واستغلال منجم الزنك والرصاص بواد أميزور ولاية بجاية، وبعث مشروع صناعة المواد الفوسفاتية بالعوينات ولاية تبسة؛
- صياغة النصوص التي ترخص باستغلال مناجم الذهب بجانت وتمنراست من طرف الشباب وإطلاق شراكات بالنسبة للمناجم الكبرى؛
- وضع برامج تنموية تتلاءم مع المناطق الحدودية والمناطق النائية التي تزخر بإمكانات عالية للتعدين، من خلال تشجيع الاستغلال الحرفي للذهب في منطقة الهقار/ تمنراست وإيليزي وتطوير عروق الذهب المكتشفة، والتي لا يمكن القيام بتثمينها صناعيا.

5.4.3. الصناعة الصيدلانية وشبه الصيدلانية

تمتلك الجزائر قاعدة صناعية صيدلانية لا يستهان بها من حيث الاستثمارات العمومية في مجمع صيدال أو من خلال الاستثمارات من القطاع الخاص أو بالشراكة مع طرف أجنبي، وبرغم من ذلك فإن حجم الواردات في زيادة بسبب زيادة الطلب المحلي، كما شكلت أيضا الأزمة الصحية العالمية أحد أهم التحديات التي تواجهها الدول من

خلال تحقيق الأمن الصحي من حيث الإعتماد على التصنيع المحلي، وفي هذا السياق فقد حددت الجزائر من خلال المخطط الانعاش الاقتصادي توجه جديدة يقوم على تطوير الصناعة الصيدلانية والشبه الصيدلانية لتحقيق الأمن القومي الصحي، بالإضافة تعزيز مكانة التصدير لدى المؤسسات الناشطة وذلك من خلال وضع ترتيبات على مستوى القطاع وتتمثل في: (بيان اجتماع مجلس الوزراء، 2020)

- وضع كافة وحدات الإنتاج الصيدلانية وشبه الصيدلانية تحت وصاية وزارة الصناعة الصيدلانية؛
- تسريع دخول الوحدات الجديدة التي يفوق عددها 40 في الإنتاج؛
- توقع اقتصاد قرابة مليار دولار من استيراد المنتجات الصيدلانية في آفاق 2021؛
- فسح المجال لتطوير صناعة الصيدلانية موجهة لتلبية الاحتياجات الوطنية بمستوى 70% على الأقل، وإنعاش مجال التصدير في المدى القريب.

6.4.3. القطاع المصرفي والمالي

وفق ما جاء به تقرير بنك الجزائر لسنة 2017، يتكون النظام المصرفي الجزائري من (29) تسعة وعشرين بنك ومؤسسة مالية، حيث تقع مقراتها الإجتماعية في عاصمة البلاد، وهي تتوزع على النحو التالي: ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنك خاص برؤوس أموال أجنبية، ثلاثة مؤسسات مالية منها واحدة خاصة، خمسة مؤسسات الإعتماد الإيجاري منها إثنان خاصة، بنك التعاضدي للتأمين الفلاحي كمؤسسة مالية، برغم من تواجدها في الميدان ونشاطها إلا أن فعاليتها في تطوير النشاط المالي في الجزائر مزال بدائي وغير منفتح على الأسواق الأجنبية، وفي هذا الإطار قررت الحكومة من خلال برنامج إصلاح المنظومة المالية من خلال النقاط التالية: (مصالح الوزير الأول، 2020)

- القطاع البنكي: شبكة مصرفية عمومية ضعيفة الأداء تمثل نسبة 90% من الأصول البنكية، موجهة لتمويل الهياكل الأساسية المتأتية أساسا من الطلب العمومي. وفي هذا الإطار ستشهد منذ بداية من سنة 2020 إنشاء بنوك متخصصة وصناديق استثمار مخصصة على التوالي، للسكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، فضلاً على انتشار بعض البنوك الوطنية في الخارج، من خلال افتتاح وكالات لها. مع تشجيع المؤسسات البنكية والتأمنية على تنويع مصادر التمويل من خلال تنشيط سوق القرض وتعميم المنتجات المالية وتطوير سوق السندات. وتطوير سوق البورصة، لكي يؤدي دوراً اساسياً في تمويل المؤسسات وكذا في تنشيط لأسواق رؤوس الأموال، وبالتالي تحسين الكفاءة العامة لنظام المالي وفي تخصيص الموارد المالية؛
- تسريع عملية إصلاح القطاع في مجملها ولاسيما فيما يتعلق بإصلاح النظام المصرفي؛
- منح أهمية خاصة لرقمنة قطاعات الضرائب ومسح الأراضي والجمارك وعصرنتها؛
- مواصلة عملية إحداث الصيرفة الإسلامية لتفعيل جمع أموال التوفير وإنشاء مصادر قرض جديدة؛
- الحد من مستوى الواردات في مجال الخدمات، وكذا من النقل البحري للسلع قصد تخفيف من فاتورة الواردات؛
- استعادة الأموال الموجودة على مستوى السوق غير الشرعية وإعادة إدماجها في المعاملات الرسمية؛
- استعادة احتياطات الذهب الوطنية من الأموال المجمدة منذ عشرات السنين على مستوى الجمارك والمحجوزة على مستوى الموانئ والمطارات وإدراجها ضمن الاحتياطات الوطنية؛
- استعداد وزارة المالية لضخ فورا ما يعادل ألف مليار دينار جزائري لتطوير الاستثمار وبعث الاقتصاد بالإضافة إلى عشرة مليار دولار ممكن توفيرها من النفقات الخاصة بالخدمات والدراسات الأخرى؛
- تعزيز الإجراءات المتخذة قصد وضع حد لتضخيم الفواتير واسترجاع الأموال الموجودة في السوق غير الشرعية؛

- إلغاء حق الشـــفعة واســـتبدالها بالترخيص المســـبق من الحكومة وكذا إلغاء إلزامية اللجوء إلى التمويل المحلي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية. (كلمة الوزير الأول، 2020)

7.4.3. قطاع الفلاحة والصناعة التحويلية الغذائية

يشـــكل قطاع الفلاحة أهم قطاع إســـتراتيجي يُعتمدْ عليه بعد قطاع المحروقات، وتعد ولاية الوادي نموذج للطفرة الفلاحية حيث حققت لوحدها ما قيمته 10 مليار دولار أمريكي من المنتوج الزراعي من 25 مليار دولار أمريكي كإنتاج فلاحي على المســـتوى الوطني، لذلك وجب على الحكومة أن تعجل منها معاير مقارنة مع باقي الولايات وعن أســـباب نجاحها وفشـــل باقي الولايات برغم من اســـتفادتهم جميع من نفس برنامج دعم الفلاحي، ورغم من ذلك وفي ظل متطبات الأمن الغذائي الذي تعاني منه الجزائر حيث أظهرت المنتجات الرئيســـية خلال ســـنة 2019 عجزاً في الإنتاج مقارنة بالطلب الوطني (29.4% من القمح الصـــلب من الواردات، القمح الطري 90.2%، البقول 62.6%، الحليب 49%). وفي إطار تعزيز القدرات الكامنة في القطاع الفلاحي والذي يعد أهم القطاعات المعول عليها كنافذة للتصدير منتجات خام أو مصنعة، تبنى مخطط الانعاش الاقتصادي جملة من التدابير الأولية تتمثل في:

- إمكانية تنمية الزارعة الصحراوية كمكمل ضروري لزيادة الإنتاج؛
- تعزيز صناعة الأغذية الزراعية من خلال توسيع المناطق ذات الإمكانات المثبتة؛
- تنمية المحاصيل الصناعية في الجنوب (الذرة، فول الصويا، بنجر السكر، الخ)؛
- إنشـــاء المكتب الوطني لتنمية الزراعة الصـــناعية في الأراضـــي الصـــحراوية **(ODAS)** بولاية المنيعة. (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، 2021)
- رفع إنتاج الحبوب؛
- استهلاك الإنتاج الوطني بدلا عن المنتجات المستوردة مثل السكر والذرة؛
- تحديد مناطق المنتجات الريفية لاسيما في الهضاب العليا (الثمار الجافة، زيت الأرجان)؛
- إنشـاء رسـم بقيمة 10 دج على كل كيلوغرام من الأسـماك المسـتوردة، بحيث يهدف هذا التدبير إلى تشـجيع تنمية نشاط الاستزراع المائي في البلاد؛
- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة، عمليات استيراد بذور الصوجا المخصصة لإنتاج زيت الصـوجا المكرر العادي مع إلزام مسـتوردي/ مكرري السـكر البني وزيت الصـوجا الخام، بالاسـتثمار في إنتاج المواد الخام (بذور الصـــوجا) ، خلال 24 شـــهرًا من إصـــدار قانون المالية 2021، وإلا فإنهم ســـيفقدون مزايا التعويض والإعفاءات الجمركية و الجبائية على الاستيراد.

4. تشخيص و اقع قطاع الصادرات في الاقتصاد الجزائري

يعد قطاع الصادرات المصدر الرئيسي لتمويل البرامج الاقتصادية التنموية، لهذا نجد أن الاقتصاد الجزائري شـديد الحسـاسـية لإتجاهات تقلبات أسـعار النفط والغاز في الأسـواق العالمية. منه نحلل المؤشـرات الاقتصـادية التالية:

1.4. الصادرات الجزائرية وفق مؤشر التجارة عبر الحدود

في إطار مساعي الجزائر لترقية نشاط الصادارت غير النفطية وذلك عبر إستراتيجيات تنموية لتنويع اقتصدها ومصادر دخلها، ورغم هذه جهود إلا أنها لا تظهر في معاملتها ودعمها في مجال المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة؛ ومن

خلال تحليل مؤشر التجارة عبر الحدود الذي يندرج ضمن تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي. ويبين التقرير عام 2019 ترتيب الجزائر وفقاً لهذا المؤشر، وكذلك مؤشر الاقتراب من الحد الأعلى للأداء، حيث يتكون مؤشر التجارة عبر الحدود من 6 مؤشرات فرعية تتعلق بسهولة وتكلفة الاستيراد والتصدير وهي كتالي: (تقرير التنمية العربية، 2019، الصفحات 91-92)

الجدول 1 : ترتيب الجزائر وفقاً لمؤشر التجارة عبر الحدود - 2019

الدولة	الجزائر
الترتيب	173
الاقتراب من الحد الأعلى للأداء	38,43
تكلفة التصدير الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$	149
تكلفة التصدير: الامتثال لقوانيين الحدود US$	80
الوقت اللازم للتصدير: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	593
عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	400
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية (ساعات)	409
الوقت اللازم للاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود (ساعات)	374
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال لقوانين الحدود US$	210
التجارة عبر الحدود – تكلفة الاستيراد: الامتثال للشروط والمتطلبات المستندية US$	96

المصدر: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، البنك الدولي، 2019.

ويتضح لدينا من خلال بيانات الجدول أعلاه، أن ترتيب الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود في الرتبة 173 عالمياً وهي في ذيل الترتيب العالمي من الكفاء في إجراءات وترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية، كما يلاحظ أيضا أن كافة الإصلاحات والسياسات التي اتبعتها الجزائر لتسهيل عملية التجارة، لم تصل إلى النتائج المطلوبة، وهذا راجع للتحديات التي تواجهها في تطوير البنية اللوجستية (إدارة الجمارك، الشحن الدولي، تتبع وتعقب الشحن، الكادر البشري المؤهل، عملية التنفيذ في الوقت المحدد). ويشكل هذا الوضع تحدي كبير أمام السلطات العامة في سياستها لترقية وتنويع الصادرات غير النفطية، مما يتوجب عليها اتخاذ إجراءات استعجالية من أجل ترقية الهياكل المرتبطة بعمليات التصدير حتى ترقي إلى مستويات ومؤشرات التجارة عبر الحدود.

2.4. تحليل مؤشرات التجارة الخارجية

تمثل التجارة الخارجية الواجهة الحقيقة لحالة الاقتصاد ومدى تنوعه وارتباطه بالعالم الخارجي، فهيكل الصادرات يقدم لنا صورة عامة عن مدى تنوع النشاط الاقتصادي، أما الواردات فيبين لنا مدى ونوعية اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج، وفي هذا النسق سجلت التجارة الخارجية في سنة 2020، بالمقارنة مع السنة السابقة تراجعاً بنسبة 25.17%، فقد سجلت الصادرات انخفاض يقدر بـــ: 33.57% في نفس الوقت سجلت الواردات انخفاض يقدر بـــ: 17.99%، ومن الجدول التالي الذي من خلاله نستعرض فيه حركة التجارة الخارجية للجزائر وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنة 2009 إلى غاية سنة 2021 حيث جاءت بياناتها كتالي:

- معادلة مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي= [(الصادرات + الواردات)/ الناتج المحلي الإجمالي] × 100

جدول 2 : وضعية حركة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة بين 2009 إلى 2020

(القيم بمليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	الصادرات (FOB)	الواردات (CAF)	معدل التغطية (FOB/ CAF)	الميزان التجاري (FOB - CAF)	الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي
2009	45.477	39.297	115.73	6.180	137.220	61.77
2010	57.762	40.212	143.64	17.550	162.180	60.41
2011	73.802	47.300	156.03	26.502	190.920	63.43
2012	72.620	50.376	144.16	22.244	202.860	60.63
2013	65.823	54.903	119.89	10.920	213.050	56.66
2014	61.172	58.330	104.87	2.842	196.000	60.97
2015	35.138	51.646	68.04	-16.508	156.000	55.63
2016	29.698	46.727	63.56	-17.029	158.470	48.22
2017	34.529	48.980	70.50	-14.451	159.250	52.43
2018	41.113	48.573	84.64	-7.460	171.270	52.36
2019	35.312	44.632	79.13	-9.320	170.240	46.95
2020	21.925	35.547	61.67	-13.622	139.134	41.06
2021	26.402	27.973	94.38	-1571	-	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 25،29،33،37،45،49،56).

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، والتي على أساسها نحلل أداء حركة التجارة الخارجية من خلال تحليل المعايير الاقتصادية التالية:

- ✓ الصادرات: بسبب تركيز الصادرات في قطاع المحروقات نجد أن قيم الصادرات تتأثر بحركة تقلبات أسعار النفط العالمية، حيث سجلت منحنى تصاعد منذ سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 أي سنة أنهيار أسعار النفط، ومن تلك الفترة تعرف قيم الصادرات تراجع في عائدتها، مما يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائر وارتباطه الشديد بقطاع المحروقات.
- ✓ الواردات: عرفت قيم الواردات الجزائر نوع من الاستقرار باستثناء سنة 2014 أي سجلت أعلى قيمة تقدر بـ 58 مليار دولار أمريكي وهذا في عز الازمة الاقتصادي التي عرفتها الجزائر بإنخفاض في مداخيل صادراتها، إلا أن سياسة ترشيد الواردات خفضت الواردات إلى 40% في سنة 2020. هذه الإحصائيات تدل على أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير في تمويله واستهلاكه على الخارج.
- ✓ معدل التغطية الصادرات للواردات: نلاحظ أن معدل التغطية سجل أرقام إيجابية إلى غاية سنة 2014، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات مما أثر على حجم عائدات العملة الصعبة للبلد وهذا في ظل ارتفاع في معدلات الواردات، إلا أنه في سنة 2015سجل معدل التغطية عجزاً نتيجة لصدمة إنخفاض أسعار النفط مع استقرار في مستويات حجم الواردات إلى غاية سنة 2020 أين أتخضت الحكومة سياسة لترشيد الورادات.
- ✓ رصيد الميزان التجاري: حقق رصيد الميزان التجاري فائض في حجم المبادلات التجارية وهذا إلى غاية 2014 أين سجل إنخاض ملحوض نتيجة للأزمة السعرية للمحروقات، حيث سجل الرصيد عجزاً مستمراً منذ سنة 2015

إلى غاية 2021 في شكل منحنى تنازلي بإستثناء سنة 2020 حيث عرف الاقتصاد حالة من الركود نتيجة لسياسة إحتواء وباء كورونا عالمياً ومحلياً.

- ✓ الناتج المحلي الإجمالي: سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منحنى تصاعدي مستفيداً من الفوائض المالية المتأتية من أرتفاع أسعار النفط، إلا أن أحداث الأزمة البترولية لسنة 2014 اثر على أداء الناتج المحلي الإجمالي من خلال إنخفاض قيمه خلال السنوات التالية وأيضا مع تدعيات وباء كورونا، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2020 أدنى مستوى يعادل ماكان عليه في سنة 2009، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لوقع تقلبات أسعار النفط العالمية.
- ✓ مؤشر درجة الإنكشاف الاقتصادي: يقيس هذا المؤشر درجة ارتباط الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي ومدى تمتعه بالمناعة من حيث قدرته على تحمل تبعات المخاطر الاقتصادية والمالية العالمية، وفي هذا الصدد سجل مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي 2009 أعلى معدل يقدر بـ 61.77، ومع تدني عائد الصادرات وتبني سياسة ترشيد الواردات والنفقات العمومية وذلك منذ سنة 2014، بالإضافة إلى تداعيات أنتشار الوباء مما جعل الاقتصاد العالمي في حالة ركود اقتصاد كل هذه العوامل ساهمة في إنحدار قيم مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي وصولاً إلى معدل 41.06 في سنة 2021، مما يفرض على الجزائر تبني استراتيجية تنويع الاقتصادي وفك الارتباط بقطاع المحروقات من أجل توسيع هامش المناورة ضد المخاطر السعرية.

3.4. مؤشر قياس تنويع الصادرات

يقيس مؤشر التجارة الخارجية هيرفيندال هيرشمان، بالنسبة لكل بلد، درجة التركيز المنتجات عند التصدير والاستيراد (خدمات غير مأخوذة بعين الاعتبار). من معطيات قطاع التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة 2020 حيث استقرت درجة التركيز المنتجات عند الإستيراد 0.40 ، مما يعني أن الواردات موزعة بصفة متجانسة بين السلع المستوردة، أما فيما يخص التصدير، فإن درجة تركيز المنتجات المصدرة بلغت 0.91 خلال نفس الفترة، مما يشير إلى أن الصادرات تصدر من مجموعة منتج واحد تتمثل في المحروقات (وزارة المالية، 2021، صفحة 46). وقد كان مؤشر التنويع الموسع والمكثف للصادرات الجزائرية طبقاً لمنهجية صندوق النقد الدولي لعامي 1980 و2010، فقد سجلت مؤشر التنويع 0.18، تنويع مؤسع 0.02-، تنويع مكثف 0.16-. (المعهد العربي للتخطيط، 2018، صفحة 89)

جدول 3 : مؤشر تنويع الصادرات الجزائرية خلال الفترة بين 2009-2020

(القيم بمليون دولار أمريكي)

البيان / السنوات	طاقة	صادرات خارج المحروقات						مؤشر HHI
		مواد غذائية	مواد أولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع إستهلاكية	
2009	44.411	113	170	692	0	25	49	0.9568
2010	56.143	305	165	1.089	0	27	33	0.9455
2011	71.662	357	162	1.495	0	36	16	0.9511
2012	70.571	314	167	1.519	0	30	18	0.9443
2013	63.662	402	108	1.608	0	25	18	0.9383
2014	58.362	323	110	2.350	2	15	10	0.9511
2015	33.081	239	105	1.685	0	17	11	0.9349
2016	27.917	327	84	1.299	0	53	18	0.9151

2017	33.202	350	73	845	0	78	20	0.9307
2018	38.897	373	93	1.626	0	90	33	0.9033
2019	33.244	408	96	1.445	0.25	83	36	0.9384
2020	20.016	437	71	1.287	0	77	37	0.9129
***2021**	23.387	415	123	2.381	1	48	47	-

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات: بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 49،45،33،29،25)، وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، تحديث جانفي 2021، ص: 35. بتصرف

* إحصائيات مؤقته.

من خلال قراءتنا لبيانات الجدول أعلاه، نستنتج من خلاله أن قيم مؤشر تنويع الصادرات والتي في مجملها تقترب من الواحد الصحيح، حيث أن الصادرات الجزائرية خلال فترة الدراسة تعرف حالة من التركيز الشديد لصادراتها، أي أن قطاع المحروقات يطغى عليها، وتراوحت قيم المؤشر بين 0.9033 و0.9622، مما يدل على أن هناك ضعف واضح في نتائج سياسات المنتهجة من طرف الحكومات والهادفة إلى إحداث تنويع الاقتصادي الذي يضفي على تنويع في الصادرات، بالإضافة إلى ذلك فإن الصاردات خارج المحروقات لم تعرف نمو كبير في حجم صادراتها بل كان وضعها في حالة استقرار في حجم الصادرات، مما يدل أيضا أن السياسات الموجهة لدعم الصادرات ومرافقتها لم تحدث فرق جوهري خلال فترة الدراسة، وأن تقلب نسب مؤشر تنويع الصادرات راجع بالأساس إلى تقلب أسعار النفوط العالمية مما أثر على حجم عائدات صادرات المحروقات ويستثنى منها حصيلة سنة 2021 والتي يتوقع نمو صادرات غير النفطية متجاوزاً عتبة 10% للأول مرة مع قيمة صاردات تقترب من 04 مليار دولار أمريكي.

4.4. المبادلات التجارية حسب المناطق الجغرافية

تعتبر البلدان الأوروبية أهم الشركاء التجاريين للجزائر، حيث تمثل الصادرات نحو هذه الدول لسنة 2020 ما نسبته 56.76 بالمائة من إجمالي الصادرات حيث سجلت إنخاضا بالمقارنة مع السنة الماضية قدره 6.98 مليار دولار أمريكي، وتليها في المرتبة الثانية دول آسيا وأوقيانوسيا بنسبة 28.67 بالمائة وبالمقارنة مع سنة 2019 فقد سجلت انخفاض في الصادرات نحوها بنسبة تقدر بـ 25.98 بالمائة، حيث انتقلت قيمتها من 9.21 مليار دولار أمريكي إلى 6.82 مليار دولار أمريكي، ثم أفريقيا وأمريكا بنسب ضئيلة تقدر بـ 8.10 و6.46 بالمائة على التوالي، وهي أيضا سجلت أنخفاض في قيمتها وذلك بالمقارنة مع السنة الماضية بنسبة تقدر بـ 24.11 بالمائة، حيث انتقلت قيمتها المحققة من 13.10 مليار دولار أمريكي إلى 9.94 مليار دولار أمريكي. والجدول التالي يوضح لنا بالتفصيل توزيع الصادرات الجزائرية على المناطق الجغرافية بين سنتي 2019 و2020.

جدول رقم 4: التوزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنتي (2019-2020)

المنطقة الجغرافية	سنة 2019		سنة 2020		نسبة تغير (%)	اتجاه التغير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة		
أفريقيا	2 169.65	6.06	1 928.57	8.10	- 11.11	⬇
تونس	1 350.82	62.26	1 032.74	53.55	- 23.55	⬇
المغرب	437.30	20.16	460.57	23.88	5.32	⬆
مصر	216.61	9.98	188.04	9.75	- 13.19	⬇
أمريكا	3 884.09	10.84	1 537.39	6.46	- 60.42	⬇
البرازيل	1 242.58	31.99	726.98	47.29	- 41.49	⬆
الولايات المتحدة	2 193.67	56.48	421.62	27.42	- 80.78	⬇
آسيا وأوقيانوسيا	9 217.32	25.73	6 822.94	28.67	- 25.98	⬇
تركيا	2 246.97	24.38	2 121.44	31.09	- 5.59	⬇
الصين	1 639.95	17.79	1 164.82	17.07	- 28.97	⬇
ماليزيا	68.09	0.74	778.66	11.41	1043.59	⬆
كوريا الجنوبية	1 520.30	16.49	656.42	9.62	- 56.82	⬇
أوروبا	20 484.55	57.18	13 507.70	56.76	- 34.06	⬇
الإتحاد الأوروبي	20 428.90	99.73	13 394.66	99.16	- 34.43	⬇
المجموع	35 823.53	100	23 796.60	100	- 33.57	⬇

المصدر: وزارة المالية، "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020"، مديرية الدراسات والاستشراف، تحديث جانفي 2021، ص:54.

من بين البيانات الجدول أعلاه، نلاحظ أيضا أن نسبة الصادرات نحو البرازيل قد سجلت نسبة تقدر بـ 47.29 بالمائة من مجمل صادرات نحو القارة الأمريكية أي بنسبة نمو تقدر بـ 15.30 بالمائة بالمقارنة مع السنة السابقة وهذا برغم من انخفاض حصيلة الصادرات الإجمالية نحو القارة الأمريكية بنسبة انخفاض تقدر بـــ 60.42 بالمائة. كما ارتفعت حصيلة الصادرات نحو المغرب بنسبة تقدر بـــ 5.32 بالمائة وهذا برغم من تسجيل انخفاض في إجمالي الصادرات نحو أفريقيا بنسبة انخفاض تقدر بـــ 11.11 بالمائة بالمقارنة مع سنة 2019، أما صادرات نحو ماليزيا فقد سجلت نسبة نمو تقدر بـ 1043.59 بالمائة مما يتضح أنها تعد سوق واعد بسبب الطلب الكبير.

5. الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يتضح لدينا أن الاقتصاد الجزائري يمتلك العديد من المقومات والإمكانات التي تتيح له من تحقيق تنويع اقتصادي شامل والذي يمتد أثره على ترقية وتنويع في هيكل الصادرات كماً ونوعاً، وهذا بالاستفادة البعد الجغرافي لقربها إلى أكبر الأسواق الدولية، وكذلك للميزة التنافسية لبعض منتجاتها وخاصةً المنتجات الفلاحية. فمعضلة الجزائر ليست في توفر الإمكانيات وإنما في **القدرة على توظيف واستخدام الإمكانيات**، وفي هذا النسق أظهرت بعض الدراسات أن تنويع الصادرات في الاقتصادات الريعية يشكل رافعة لمعدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال سياسة تحول هيكلي لمختلف القطاعات الاقتصادية ضمن توجه نحو إستراتيجية لتنويع الاقتصادي،

وهذا وفق متطلبات المناهج الحديثة للتنويع مع مراعاة خصوصية وطبيعة كل دولة حسب القدرات والإمكانات المتاحة لها. وقد خلصت الدراسة إلى نتائج وتتمثل في:

- ✓ مازال الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات لعنة الموارد وتأثيرتها السلبية على باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، كما أن تفشي ظاهرة الفساد وسوء التسيير يعد من الأسباب الموضوعية لفشل الخطط والبرامج الاقتصادية.
- ✓ إن أسس ترقية الصادرات الجزائرية تنطلق من قاعدة إنتاجية متنوعة مع تحليل موقف الصادرات، وذلك من خلال تبني إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير مع التوسع في إستراتيجية إحلال الواردات، على أن يتم استغلال وفرات الحجم كآلية لتطوير وتنويع الصادرات خارج المحروقات.
- ✓ في إطار تحليلنا لمسار التنموي في الجزائر خلال فترة الدراسة يتضح لدينا أن النموذج الاقتصادي الجديد والذي سمي بخطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، جاءت في شكل خطة تعتمد على الأولوية والمكاسب الآنية في إطار زمني قصير.
- ✓ رغم الميزة التنافسية التي يمنحها إنخفاض سعر الصرف الدينار الجزائر مقابل العملات الأجنبية، إلا أن تأثيرها على الصادرات خارج المحروقات كان ضئيل بسبب، بالإضافة إلى ضعف الأداء التسويق الدولي للمنتجات المحلية.
- ✓ صادرات الجزائر تعرف حالة تركز شديد في مؤشر تنويعها حيث سجل مؤشر التنويع قيمة تقدر بـ 0.91 وذلك في سنة 2020، رغم ذلك فإن توقعات لمؤشرات أداء الصادرات خارج المحروقات لسنة 2021 تتجه نحو تجاوز عتبة 10 بالمائة من مجمل الصادرات والتي تشكل طفرة في الصادرات الجزائرية، بقيمة تصديرية تقديرية تتراوح بين 4 و5 مليار دولار أمريكي.
- ✓ تسجيل ضعف في الخدمات اللوجستية حيث أحتلت الجزائر في مؤشر التجارة عبر الحدود الرتبة 173 عالمياً وهي في ذيل الترتيب العالمي من حيث الكفاء في إجراءات وترتيبات المتعلقة بالجوانب التصديرية. بالإضافة إلى ضعف كفاءة وفاعلية أداء الأعوان الاقتصاديين المصدرين.
- ✓ تشكل شعبة الصناعات الإلكترونية والكهرومنزلية فرص واعدة في مجال التصدير وهذا بفضل الإمكانيات التي تتوفر عليها، بالاضافة جودة المنتجات المحلية وقابلتها للمنافسة في الأسواق الدولية وخاصةً في السوق الإفريقية.
- ✓ لقد سجل قطاع الصناعات التحويلية المرتبطة بقطاع المناجم أرقام قياسية في نشاط التصدير والذي يعول عليه في رفع من قيمة الصادرات لسنة 2021، وتمثلة هذه المنتجات في الأسمدة المعدنية والكيميائية الأزوتية ،والأسمنت، وقضبان الحديد الخرسانية في إنتظار دخول القطبين الصناعيين مجال التصدير (صناعة المواد الفوسفاتية بتبسة، والحديد والصلب بتندوف).

التوصيات:

- ✓ ضرورة مواصلة سياسة التحول الهيكلي وذلك بالتركيز أكثر على القطاعات المحركة للنمو الاقتصادي كالصناعة التحويلية مع زيادة نمط تنويع الأنشطة الاقتصادية وفي إنتاجيتها مع تقديم تحفيزات للمشاركة بشكل مثمر في سلاسل القيمة العالمية.
- ✓ ضرورة إعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر، ورقمنتها مع إضفاء الطابع الشفافية في معاملاتها وتمكينها من توسيع نشاطها وتنويع منتجاتها و الاستثمار في الخارج عبر إنشاء فروع لها.

- ✓ تنمية وتحديث نشاط القطاع الفلاحي والرعوي وإخراجه من دائرة الريوع المرهونة بتساقط الأمطار، وذلك من خلال استغلال الميزة التنافسية في إنتاج البواكر، مما يحقق مجالات واعدة في الصناعات الغذائية وفي تنويع هيكل الصادرات الزراعية.
- ✓ التركيز على التأهيل وتحديث قطاع النقل (البحري، البري، الجوي) والبنية التحتية المرافقة له واللوجستية وذلك من خلال فتح مجال الاستثمار أمام القطاع الخاص والأجنبي.

6. قائمة المراجع:

الأشهب, ن .(2015) .التجارة الدولية .عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: دار امجد للنشر والتوزيع.

العباس, ب & ,.ابو شماله, ن .(2019) .التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية .مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية.55-95 ,(01)21 ,

المعهد العربي للتخطيط" .(2018) .تقرير التنمية العربية"، التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية .الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

الوزارة الأولى .(19 08 ,2020) .مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 خارطة طريق لفك الارتباط عن التبعية للمحروقات . Retrieved fromالموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/pre-2020-2024-ar.html

الوزارة الأولى .(16 02 ,2020) .مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .موقع الوزارة الأولى Retrieved from: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/dossiers-de-l-heure/plan-d-action-du-gouvernement-2020-ar.html

بابكر, م .(2006) .الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات .مجلة جسر التنمية.1-18 ,(50)

بيان مجلس الوزراء .(12 07 ,2020) .النص الكامل لبيان مجلس الوزراء .موقع زارة الشياي والرياضة Retrieved from: https://www.mjs.gov.dz/index.php/ar/actualites-ar/ministere-ar/2847-communique-de-la-reunion-du-conseil-des-ministres-du-12-juillet-2021

بيان مجلس الوزراء .(27 07 ,2020) .بيان مجلس الوزراء رقم 13 .موقع رئاسة الجمهورية Retrieved from: https://www.facebook.com/AlgerianPresidency/posts/167602674822626

تقرير التنمية العربية .(2019) .المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات العربية: دور جديد لتعزيز التنمية المستدامة . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

دحو, س .(2016) .التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات: دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر .أطروحة دكتوراه .جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

قريبي, ن .(2014) .أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .مذكرة ماجستير .جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

كلمة الوزير الأول .(n.d.) .خطة الإنعاش الاقتصادي ستسمح بإزالة حالات الانسداد خلال الندوة الوطنية حول مخطط الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي .الإذاعة الجزائرية Retrieved from: https://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20200819/197993.html

محمود, ف .(1993) .التصدير والاستيراد علميا وعمليا .(Vol. 3)القاهرة, مصر: دار النهضة العربية.

مدوري, ع .(2012) .تحليل فعالية السياسات العممية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر .مذكرة ماجستير .جامعة وهران, الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية.

هيكل, ع .(1986) .موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية .Vol)ط 1 .(بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .(2021) .ديوان التنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية Retrieved from .موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية /https://odas.madr.gov.dz/ar/page-daccueil :

وزارة المالية .(2021) .إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020 .الجزائر: مديرية الدراسات والاستشراف.